



إدارة التوثيق والمعلومات	
١٤	الفصل التشريعي
١	دور الانعقاد
١.٢	رقم الوثيقة

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بشأن حماية المستهلك ،مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر .

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

رياض أحمد العدساني

رجال اللجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ديوزع على الأعضاء

ن.الاحمد  
على



## اقتراح بقانون بشأن حماية المستهلك

- بعد الاطلاع على الدستور.
- وعلى القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الوكالات التجارية.
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم المحلات التجارية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ في شأن الإشراف على الاتجار في السلع وتحديد أسعار بعضها، المعدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٠.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٩ بشأن الجمعيات التعاونية.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٠ في شأن الإشراف والرقابة على المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٧) لسنة ١٩٨٠ بإصدار القانون المدني والقوانين المعدلة له.



- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له.
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٠ بشأن تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له.
- وعلى القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ في شأن البيع بالأسعار المخفضة والدعاية والترويج للسلع والخدمات.
- وعلى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦ في شأن المطبوعات والنشر.
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ في شأن حماية المنافسة.
- وعلى القانون رقم (٦١) لسنة ٢٠٠٧ في شأن الاعلام المرئي والمسموع.
- وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٧ في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية.
- وعلى القانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ في شأن الخطة الانمائية للسنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ / ٢٠١٢ - ٢٠١٣.
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بشأن إصدار قانون الشركات.
- وعلى المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٩ بنظام السجل التجاري.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

## الفصل الأول

### تعريف

#### مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات الآتية المعنى المبين قرين كل منها:

١. الوزارة: وزارة التجارة والصناعة.
٢. الوزير: وزير التجارة والصناعة.
٣. المستهلك: كل شخص طبيعي أو اعتباري يشتري سلعة أو خدمة أو يستفيد من أي منهما بغرض الاستهلاك.
٤. السلعة: كل منتج صناعي أو زراعي أو حيواني أو تحويلي أو نصف مصنع، بما في ذلك العناصر الأولية.
٥. الخدمة: كل عمل يقدم للمستهلك مقابل أجر متفق عليه أو محدد بموجب تسعيرة معلنة.



٦. المزود: كل شخص طبيعي أو اعتباري يمارس باسمه أو لحساب الغير نشاطاً تجارياً أو صناعياً يتعلق بتوزيع أو تصنيع أو بيع أو تأجير أو استيراد أو عرض أو تداول سلعة، أو التدخل في إنتاجها أو تقديم خدمة.
٧. المُعلن: كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بالإعلان أو الترويج عن سلع أو خدمات بمختلف وسائل الدعاية والإعلان سواء كان المزود نفسه أو شخصاً مرخصاً له بذلك.
٨. العيب: نقص في الجودة أو الكمية أو الكفاءة، أو عدم مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المتفق عليها، أو للمقاييس الواجب الالتزام بها طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
٩. المجلس: المجلس الوطني لحماية المستهلك الذي يُنشأ وفق أحكام هذا القانون.
١٠. الجمعيات: جمعيات حماية المستهلك التي تُنشأ وفق أحكام هذا القانون.

## الفصل الثاني

### اللجنة الوطنية لحماية المستهلك

#### مادة (٢)

ينشأ بقرار من الوزير لجنة تُسمى «اللجنة الوطنية لحماية المستهلك» برئاسة وكيل التجارة والصناعة وعضوية كل من الجهات التالية بحيث لا يقل ممثل كل جهة عن درجة وكيل مساعد أو يعادله:  
أولاً:

١. ممثل عن وزارة التجارة والصناعة.
٢. ممثل عن وزارة الصحة.
٣. ممثل عن وزارة الإعلام.
٤. ممثل عن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.
٥. ممثل عن إدارة الفتوى والتشريع.
٦. ممثل عن غرفة تجارة وصناعة الكويت.
٧. ممثل عن الهيئة العامة لشؤون البيئة.
٨. ممثل عن مؤسسة البترول الكويتية.
٩. ممثل عن بلدية الكويت.

ثانياً:

عدد (٣) أعضاء يمثلون جمعيات حماية المستهلك في حالة تعدد الجمعيات.  
وتكون مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويحدد قرار الوزير مكافأة رئيس المجلس وأعضائه وتكون للجنة الشخصية الاعتبارية بمجرد إنشائه.



### مادة (٣)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة، ويكون انعقاد اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين. ولرئيس اللجنة أن يدعو من يراه لحضور اجتماعاتها والمشاركة في مناقشاتها دون أن يكون له حق التصويت، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي به الرئيس.

### مادة (٤)

تختص اللجنة بما يلي:

١. وضع السياسة العامة لحماية المستهلك.
٢. تلقي الشكاوى من المستهلكين وجمعيات حماية المستهلك وفحصها والتحقيق فيها، وإبلاغ الجهات المختصة، ورفع الدعاوى المتعلقة بمصالح المستهلكين والتدخل فيها.
٣. دراسة الاقتراحات والتوصيات التي ترد إلى اللجنة فيما يتعلق بحماية المستهلك.
٤. التعاون مع الهيئات المهتمة بحماية المستهلك على المستويين العربي والدولي.
٥. تشكيل اللجان اللازمة لتحقيق مهامها من أعضاء اللجنة وغيرهم، وبصفة خاصة:
  - أ. لجان للتأكد من مطابقة السلع والخدمات لمواصفات ومقاييس الجودة.
  - ب. لجان للتحقيق في الشكاوى التي تقدم من المستهلكين وجمعيات حماية المستهلك.
  - ج. لجنة لدراسة العقود النمطية في مختلف مجالات الاستهلاك للسلع والخدمات لتتلافى الشروط المجحفة للمستهلك.

### مادة (٥)

يكون للجنة ميزانية ملحقة بوزارة التجارة والصناعة، تبدأ مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها. واستثناءً من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى من بداية العمل بهذا القانون وتنتهي بنهاية شهر مارس من العام اللاحق.



### الفصل الثالث

#### جمعيات حماية المستهلك

##### مادة (٦)

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه يجوز أن تنشأ جمعيات يكون هدفها حماية المستهلك والدفاع عن مصالحه، ولها في سبيل تحقيق أهدافها ما يأتي:

١. توعية المستهلك بحقوقه وذلك بإصدار المطبوعات وعقد الندوات وغيرها، والتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة لتتقيد المستهلك.
٢. إجراء الدراسات والبحوث فيما يخص أسعار ومواصفات وجودة السلع ونشرها.
٣. إبلاغ الجهات المختصة بما قد يقع من مخالفات لهذا القانون أو لائحته التنفيذية.
٤. تلقي الشكاوى من المستهلكين والتحقق من جديتها، ورفعها إلى اللجنة الوطنية ومتابعتها.
٥. التدخل في الدعاوى القضائية لصالح المستهلكين.

##### مادة (٧)

يكون لكل جمعية تنشأ مواردها المالية التي تساعد على تحقيق أهدافها، وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

١. رسوم الانتساب واشتراكات الأعضاء.
٢. ريع النشرات والدراسات والبحوث والندوات التي تقوم بها.
٣. الهبات والتبرعات من الجهات والمؤسسات والهيئات العامة التي يوافق عليها مجلس إدارتها.

##### مادة (٨)

يحظر على جمعيات حماية المستهلك تلقي الهبات أو المنح أو التبرعات أو أية منفعة من الموردين والمنتجين والمعلنين والمزودين الوطنيين والأجانب.

### الفصل الرابع

#### حقوق المستهلك

##### مادة (٩)

للمستهلك الحق في كل ما يضمن صحته وسلامته عند تزويده بأية سلعة أو خدمة، وعدم إلحاق الضرر به عند استعماله للسلعة أو تمتعه بالخدمة.



مادة (١٠)

يضمن عند إبرام أي عقد حق المستهلك في جودة السلع والخدمات، وصلاحية السلع للاستخدام في الغرض الذي أعدت من أجله.

مادة (١١)

يلتزم المزود بإرجاع السلعة مع رد قيمتها أو إبدالها أو إصلاحها بدون مقابل في حال اكتشاف عيب فيها أو كانت غير مطابقة للمواصفات القياسية المقررة أو الغرض الذي تم التعاقد عليها لأجله. ولا تطبق أحكام هذا النص على السلع الاستهلاكية القابلة للتلف السريع، والسلع التي تصنع بناءً على مواصفات حددها المستهلك، والكتب والصحف والمجلات، وبرامج المعلوماتية وما يماثلها، وذلك وفقاً لما تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

## الفصل الخامس

### التزامات المزود

مادة (١٢)

يلتزم المزود بأن يقدم للمستهلك كل البيانات الصحيحة المتعلقة بالسلعة أو الخدمة، وبصفة خاصة مواصفات كل منهما، وتاريخ إنتاج السلعة، وتاريخ انتهاء صلاحيتها، ومكوناتها وخصائصها، وما قد تتطوي عليه من خطورة، وأية محاذير خاصة باستعمالها، والاحتياطات التي يجب مراعاتها لتجنب مخاطرها، مع تحليل كامل لمكوناتها وتكون واضحة للمستهلك.

مادة (١٣)

يلتزم المزود عند عرض السلع بوضع السعر على كل سلعة بشكل واضح ومباشر، كما يلتزم ببيان سعر كل خدمة يقدمها إلى المستهلك.

مادة (١٤)

يلتزم المزود بأن يقدم للمستهلك فاتورة مؤرخة مبيناً فيها مواصفات السلعة أو الخدمة وثمنها وأية بيانات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.



مادة (١٥)

يلتزم المزود في حالة ظهور عيب في السلعة بأن يستبدل بها سلعة غير معيبة، أو إصلاحها بدون مقابل، أو رد قيمتها إذا كان العيب لا يمكن إصلاحه، وذلك وفقاً لما يختاره المستهلك. ويضمن المزود الخدمة المقدمة للمستهلك، ويلتزم في حالة وجود عيب أو نقص فيها برد ثمنها أو إعادة تقديمها إلى المستهلك، وذلك وفقاً لنوع الخدمة، وطبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (١٦)

يلتزم المزود بتقديم خدمات ما بعد البيع من إصلاح وصيانة للسلع، كما يلتزم بتوفير قطع الغيار الأصلية وفقاً لنوعها، وذلك للمدة أو المدد التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (١٧)

يلتزم المزود بتعويض الأضرار التي تصيب المستهلك، أو تلحق بأمواله من السلع والخدمات المعيبة أو غير المطابقة للمواصفات القياسية أو لشروط الصلاحية.

مادة (١٨)

يُحظر بيع أو تأجير المواد أو المنتجات الخطرة لمن تقل سنه عن ثماني عشرة سنة عند التعاقد، وتحدد اللائحة التنفيذية المواد والمنتجات الخطرة.

**الفصل السادس**

**الإعلان عن السلع والخدمات**

مادة (١٩)

يُحظر على المُعلن الترويج أو الإعلان عن السلع أو الخدمات بأية وسيلة تتضمن معلومات أو بيانات كاذبة أو خادعة للمستهلك، كما يُحظر عليه الإعلان عن أي سلع مغشوشة أو غير مطابقة للمواصفات القياسية أو شروط الصلاحية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة (٢٠)

مع مراعاة ما تقضي به المادة ٢٢ من القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦، لا يجوز الإعلان عن السلع والخدمات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهات الإدارية المختصة.



#### مادة (٢١)

يكون الإعلان عن السلع والخدمات، وكتابة البيانات المنصوص عليها في المادة (١٢) باللغة العربية، ويجوز استخدام لغات أخرى إلى جانبها.

### الفصل السابع

#### العقوبات

#### مادة (٢٢)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مزود يخالف أحكام المادتين (١٨)، (١٩) من هذا القانون. وتضاعف العقوبة في حالة العود، ويعتبر المتهم عائداً إذا ارتكب جريمة مماثلة خلال ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها.

#### مادة (٢٣)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل معطن يخالف أحكام المادتين (٢٠)، (٢١) من هذا القانون. ويعفى المعطن من العقاب، إذا لم يكن هو المزود، وثبت أن المعلومات التي تضمنها الإعلان ذات طابع فني يتعذر على مثله التأكد من صحتها.

#### مادة (٢٤)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألفي دينار كل مزود يخالف أحكام المواد (١٣) أو (١٤) أو (١٥) أو (١٦) أو (٢٢) من هذا القانون.

كما يعاقب بالعقوبة ذاتها المزود الذي يخالف سقف الأسعار طبقاً للمادة (٢٩) من هذا القانون.

#### مادة (٢٥)

يجوز للمحكمة في حالة الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن تقضي، بالإضافة إلى العقوبة المحكوم بها، بمصادرة أو إتلاف السلعة محل المخالفة والأدوات المستخدمة في



إنتاجها على نفقة المحكوم عليه، على أن تكون المصادرة وجوبية في حال مخالفة المادتين (١٨، ١٩)، كما يجوز لها إغلاق المحل الذي يباشر فيه المحكوم عليه الإنتاج أو البيع، وذلك لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر.

#### مادة (٢٦)

يعاقب الشخص المسئول عن إدارة الشخص الاعتباري بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون إذا ثبت علمه بالفعل الإجرامي أو كان إخلاله بواجبات الإدارة قد أسهم في وقوع الجريمة. ويكون الشخص الاعتباري مسئولاً بالتضامن عما يحكم به من عقوبات مالية وتعويضات إذا وقعت المخالفة من الشخص المسئول عن الإدارة أو من أحد العاملين لدى الشخص الاعتباري.

#### مادة (٢٧)

تقدم الشكوى عن إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من المستهلك أو من إحدى جمعيات حماية المستهلك أو الاتحاد النوعي لجمعيات المستهلكين. وتختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق في الشكوى والادعاء والتصرف فيها.

### الفصل الثامن

#### أحكام عامة

#### مادة (٢٨)

يقع باطلاً كل شرط أو اتفاق يكون من شأنه الإخلال بحقوق المستهلك أو الانتقاص منها أو إعفاء المزود من التزاماته.

#### مادة (٢٩)

يشكل الوزير هيئات تحكيم برئاسة أحد القانونيين وعضوية ممثل عن الاتحاد النوعي لجمعيات حماية المستهلكين، وممثل عن غرفة تجارة وصناعة الكويت، للفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون.

وفي حالة عدم الاتفاق على التحكيم، يختص بنظر هذه المنازعات دائرة خاصة تُنشأ خصيصاً لهذا الغرض بالمحكمة الكلية تفصل فيها على وجه السرعة.



## الفصل التاسع أحكام ختامية

### مادة (٣٠)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

### مادة (٣١)

يصدر الوزير اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به، كما يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكامه.

### مادة (٣٢)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**  
**صباح الأحمد الصباح**



## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن حماية المستهلك

ضمانا لصحة وسلامة السلع والخدمات التي يستخدمها المستهلك وتأميننا لشفافية المعاملات الاقتصادية التي يكون المستهلك أحد أطرافها وحمايته من الغش التجاري والإعلان الخادع والحيلولة دون استغلاله، بالإضافة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي للمجتمع وضمان التطور العلمي الآمن في اقتصاديات السوق.

لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون الذي يهدف إلى تحديد القواعد العامة التي ترعى حماية المستهلك والذي يتكون من (٣٢) مادة موزعة على تسعة فصول يتكون أولها من التعاريف، بينما يتكون الفصل الثاني من إنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك وطريقة عقد اجتماعاتها وبيان اختصاصاتها وذلك في المواد من (٢ إلى ٥).

في حين حدد الفصل الثالث الهدف من إنشاء جمعيات حماية المستهلك وبيان مواردها التي تساعد على تحقيق أهدافها في المواد من (٦ إلى ٨).

وقد تضمن الفصل الرابع حقوق المستهلك المختلفة وذلك في المواد من (٩ إلى ١١).

أما الفصل الخامس فقد تطرق إلى التزامات المزود المتعددة التي نص عليها في مواده من (١٢ إلى ١٨)، في حين نصت المواد من (١٩ إلى ٢١) على طرق الإعلان عن السلع والخدمات وذلك من الفصل السادس من هذا الاقتراح.

أما العقوبات اللازم اتخاذها في حال مخالفة أحد التزامات المزود فقد نص عليها في الفصل السابع في المواد من (٢٢ إلى ٢٧).

والفصل الثامن نص على الأحكام العامة، أما الفصل التاسع فهو أحكام ختامية.